

# بيان صحفي

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تغيّر المناخ سيؤدّي إلى تكثيف تحديات التنمية في البلدان العربية

\*\*

ندرة المياه والتصحر من بين دواعي القلق الرئيسية

\*\*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجمع خبراء في دمشق للعمل نحو إيجاد حلول

\*\*

المبادرة العربية للمرونة في مواجهة المناخ ستُطلق بحلول نهاية العام الجاري

\*\*\*\*\*

فندق ال Four Seasons ، 15-16 أيلول/سبتمبر 2010

دمشق، 15 أيلول/سبتمبر 2010 -- تُهدّد تأثيرات تغيّر المناخ بتكثيف تحديات التنمية في البلدان العربية، ما لم تُتخذ إجراءات لتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ في هذه المنطقة التي تُكافح بالفعل مع مستويات مرتفعة من ندرة المياه والتصحر.

تُظهر تقديرات الاحتمالات المستقبلية التي نشرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أنّ من المقدّر ازدياد درجات الحرارة في المنطقة بما يصل إلى درجتين مئويتين في السنوات الـ 15-20 القادمة، وإلى أكثر من 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. ويذهب وقّع مثل هذه الزيادات في درجات الحرارة إلى ما هو أبعد من الإزعاج، ضارباً في صميم مجموعة من التحديات التنموية التي تُكدر السكّان وأصحاب القرار في البلدان العربية منذ فترة طويلة. فالمقدّر انخفاض هطول الأمطار بنسبة تصل إلى 30% في أجزاء من المنطقة؛ كما يُقدّر انخفاض تدفّق الأنهار والمجاري المائية مثل

دجلة والفرات والنيل. ومن المتوقع تباطؤ إعادة التغذية لطبقات المياه الجوفية، وانخفاض الأرصدة الإجمالية للمياه العذبة، يُصاحبهما ازدياداً في التصحر.

في منطقةٍ لا يصل فيها أصلاً 16 بلداً من 22 إلى مستوى نُدرة المياه البالغ 1000 سنتمترٍ مكعب، وتُصنّف 90% من كتلتها اليابسة قاحلةً أو شبه قاحلة، يُشكّل الترسيخُ الإضافي لهذه التحدّيات تهديداً رئيسياً لسُبل العيش في جميع أنحاء المنطقة.

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، فإنّ الخطر الرئيسي لتغيّر المناخ في البلدان العربية سوف يرتبط إلى حدّ كبير بتجفيفٍ وجفافٍ طويلي الأجل مرتبطين بالتقلّب المناخي. فالشرق الأوسط يحتوي على أشدّ الصحاري سخونةً في العالم، وأكثرها قحلاً بالنسبة إلى معظم أشكال الحياة؛ وقد يضع تغيّر المناخ ضغطاً أكثر من ذي قبل على هذه المناطق. ومن المنتظر أن مناطق في البلدان العربية كانت تقليدياً أكثر خصوبةً، مثل حوض البحر الأبيض المتوسط، ستواجه ضغطاً متزايداً فيما يُهدد نُظمها الإيكولوجية الهشة ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، وتزايد الأحوال الجوية الحادة. وسوف تؤدي هذه التغييرات إلى سلسلة من الآثار، لا سيّما في الزراعة والأمن الغذائي. ومن المتوقع أن تزداد المحاصيل الزراعية تذبذباً مع مرور الوقت، وتسنقر في أدنى المعدلات على المدى الطويل، وبخاصة في المناطق البعلية. وفي بلدانٍ مثل اليمن تعتمد إلى حدّ كبير على زراعة الكفاف، من الممكن أن تتحوّل التخفيضات في الإنتاجية الزراعية بسرعة إلى تأثيرات رئيسية في الأمن الغذائي والبطالة.

من المتوقع أيضاً أن يزيد تغيّر المناخ من الوتيرة والشدة للظروف المناخية القاسية والكوارث ذات الصلة، ما يؤدي إلى أحداثٍ أكثر قسوةً مثل حالات الجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والعواصف الترابية. وقد شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة عدداً متزايداً من الأحداث المناخية الحادة من هذه الأنواع. فالمغرب، على سبيل المثال، شهد في العقود الأخيرة ما معدّله خمس أو ست حالات جفافٍ في العقد الواحد، قافراً من حالة جفافٍ واحدةٍ فقط إبّان العقد الواحد في بداية القرن العشرين. وعلى الرّغم من أنّ مقدار الأضرار المرتبطة بهذا النوع من الأحداث نادراً ما يُقاس كمياً، فإنّ التقديرات الأولية تُشير إلى تكاليف وخسائر اقتصادية واجتماعية وبيئية ضخمة يُمكن أن تعوق التنمية في بلدانٍ عديدة.

ومن بين التأثيرات المرصودة لتغير المناخ في بعض البلدان العربية، والمتوقع أن تزداد في حجمها، ازدياد التوسع المدني وهجر المناطق الريفية. ومن المرجح أن يؤدي تغير أنماط هطول الأمطار، وتوسيع نطاق التصحر، وانخفاض الإنتاجية الزراعية إلى تقويض سبل العيش في الأرياف، وسوء احتمالات فرص العمل في المناطق الريفية، وتسريع الهجرة إلى المناطق المدنية حيث سيكون توفير البنية التحتية والخدمات العامة الملائمة على المحك، لا سيما بالنظر إلى احتشاد مجموعات سكانية في عديد من مدن المنطقة حاصلة على أقل مما يلزم من الخدمات.

يُضخّم النمو السكاني تحديات تغير المناخ من خلال تزايد الطلب على الغذاء والماء فيما يضع أيضاً ضغوطاً متزايدة على استخدام الأراضي. فقد تضاعف عدد سكان البلدان العربية ثلاث مرات تقريباً بين عامي 1970 و 2010، قافزاً من 128 مليون نسمة إلى 359 مليوناً. وتتنبأ أرقام شعبة السكان في الأمم المتحدة بأن يصل عدد سكان المنطقة العربية بحلول عام 2050 إلى 598 مليون نسمة، الأمر الذي يرهق القدرة الاستيعابية للبيئة الطبيعية.

وقد انضمت البلدان العربية إلى مناطق أخرى في إبداء اهتمام نشيط بالاستجابة للتحديات المناخية في النهج المحلية وضمن حوار السياسات العالمي على حدّ سواء. وتمنح وسائل الإعلام في البلدان العربية إبرازاً متزايداً لقضايا المناخ في السنوات الأخيرة؛ كما تُشارك مجموعة من جماعات المجتمع المدني، ومؤسسات أبحاث السياسات، والأكاديميين، وقادة الرأي في حوارات نشطة بشأن تغير المناخ. وكان تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، وهو تقرير مستقل عن تحديات التنمية كتبه علماء عرب متبحرون برعاية المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد حدّد أيضاً تغير المناخ باعتباره واحداً من تحديات السياسات الرئيسية التي تواجه البلدان العربية؛ مثيراً نقاشاً واسع النطاق في وسائل الإعلام الإقليمية وبين قادة الرأي بشأن الخيارات للمضي قدماً.

أظهر قادة السياسات أيضاً اهتماماً وعملاً، بمبادرات تشمل في مداها استثمارات جديدة في الطاقة المتجددة، وإطلاق خطط للتنمية الوطنية مع ضمانات بيئية قوية، ومشاركة فعالة في حوارات السياسات الدولية. وعلى الصعيد الإقليمي، أنجزت نقطة تحول هامة في الحوار العربي حول التغير المناخي عندما اتفق وزراء البيئة في البلدان العربية عام 2007 على الإعلان الوزاري العربي حول

التغيّر المناخي الذي أيد الإجماع الدولي بشأن تغيّر المناخ، وسلط الضوء على التأثيرات المحتملة في التنمية في البلدان العربية، ودعا إلى اتخاذ إجراءات في السياسات تتراوح بين "إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغيّر المناخ في كل المجالات"، و"تبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا تغيّر المناخ"، و"إنشاء مراكز بحوث ودراسات للتغيرات المناخية في أقاليم الدول النامية بما فيها إقليم الوطن العربي؛" مشيراً إلى أنّ هذه المراكز يجب أن "تُعنى بدراسة التأثيرات والتحديات التي يعاني منها مواطنو وشعوب الدول النامية من جراء التغيرات المناخية."

حالياً، يعمل المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه شريكاً مركزاً للبلدان العربية، على إطلاق سلسلة من المشاورات مع خبراء ورسمي سياسات وطنيين وإقليميين من أجل تحديد الأولويات والفرص المتاحة لتحفيز الجهود الزامية إلى مواجهة تحدي تغيّر المناخ، كما دعا إلى ذلك قادة ومجموعة من القطاعات في المنطقة العربية.

وقد اتفق المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة البيئة في الجمهورية العربية السورية وكذلك مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا على استضافة التشاور الأول من العملية في دمشق اليوم وغداً (15 و 16 أيلول/سبتمبر). وسوف يجمع هذا التشاور معاً أكثر من 90 مشاركاً، بينهم عشرات المتحدثين، لجرد التحديات والفرص في مجال تغيّر المناخ، مع تركيز خاص على ندرة المياه، والتصحر، وبتقل السكان. ومن بين المتحدثين والمشاركين خبراء ورسمي سياسات يمثلون 17 بلداً عربياً، ومؤسسات إقليمية بما فيها جامعة الدول العربية، ومنظمات دولية تشمل منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وتضم الجامعات ومراكز البحوث العربية الممثلة في التشاور كلاً من الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة الملك عبد العزيز (السعودية)، وجامعة الإسكندرية، والمركز القومي لبحوث المياه (مصر)، والجامعة الأردنية، وجامعة الخليج العربي (البحرين)، وجامعة بيززيت (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ومعهد المناطق القاحلة (تونس)، والمعهد الوطني للبحوث الزراعية (المغرب). ويأتي من الولايات المتحدة للمشاركة في الاجتماع خبراء عرب من جامعة نورث كارولينا، ومختبر ناسا للدفع النفاث في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا.

تشمل النتائج المتوقعةً للاجتماعات توصياتٍ للأنشطة والسياسات التي تستجيب لأولويات المناخ، وتوسيع قاعدة المعرفة المحليّة والإقليمية ذات الصلة بأولويات المناخ، وحشد أطرافٍ فاعلةٍ الرئيسية لإنشاء قوّةٍ دافعةٍ بُغيةً رفع تحديّ المناخ إلى أعلى مستويات البحوث والسياسات الوطنية والإقليمية.

للمتابعة بشأن التّشاور في دمشق، سوف يُنظّم المكتبُ الإقليميّ للدُّول العربيّة التابعُ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، بالشراكة مع الوزارات المعنية والمكاتب القطرية، تشاورًا بصدد ارتفاع مستوى سطح البحر سيُعدّ في القاهرة في 20-21 أيلول/سبتمبر، وتشاورًا بصدد كفاءة استخدام الطاقة سيُعدّ في المنامة في 6-7 تشرين الأول/أكتوبر. وستستمرّ هذه المشاورات لبناء المعرفة وتوليد الشراكات من أجل الاستجابة لتحديّ المناخ، كما ستصنّب في اجتماعٍ إقليميّ رفيع المستوى في المغرب في 2-4 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تلك المناسبة، سوف تُقرّ رسمياً تلك المعرفة والأفكار المولّدة خلال العملية التّشاورية، وسيطلق المكتبُ الإقليميّ للدُّول العربيّة التابعُ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعه الحكوماتُ العربيّةُ الشريكةُ مبادرةً إقليميةً بشأن الاستجابة إلى تغيّر المناخ.

\*\*\* \*\*

برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائيّ هو شبكةُ التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة. وتدعو المنظمةُ إلى التغيير وتربط البلدانَ بالمعرفة والخبرة والموارد التي تُساعد الشعوبَ على بناء حياةٍ أفضل. نحن موجودون فعلاً في 166 بلداً، نعمل معها على حلولٍ خاصّةٍ بها لتحديات التنمية العالمية والوطنية. وفيما تُطوّر هذه البلدانُ قدراتها المحليّة، تستفيد من العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المجموعة الواسعة لشركائنا.

\*\*\* \*\*

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال: ملاك عاتكة مسؤولة الإعلام: [Syriamct@undp.org](mailto:Syriamct@undp.org)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP  
دمشق - سورية هاتف: +963 11 6129811